لتعهدها؛ اي انها اكلت الطعم و «عملتها» على الصنارة. اما «مؤتمرات» مبعوث الامم المتحدة غونار يارينغ، التي أُجريت في اعقاب حرب العام ١٩٦٧، وما لم تسفر عنه من نتائج، فان احداً لا يكاد يذكرها. كما ان مؤتمر جنيف اياه لم ينته، فقط، بلا شيء، بل انه قاد الى «تكويعة» أدت الى اتفاقية صلح منفردة اسرائيلية ـ مصرية.

واستطراداً، وعلى ارضية الاختلال في ميزان القوى، من ناحية، والتباين الواضح في مواقف الاطراف المرشحة للمشاركة في المؤتمر الدولي كافة، بما في ذلك، أو خصوصاً، العربية منها، يمكن من الآن ان نرسم سيناريو لمؤتمر قد يكون كارثياً في نتائجه، مثل «المؤتمرات» التي مرَّ ذكرها.

فسوريا، وهي احد المرشحين الرئيسين للمشاركة في هذا المؤتمر، تبدو، تحت حكم النظام الاسدي، كأنها لا تعرف ماذا تريد. فلقد بات واضحاً ان حكم الاقلية الطائفي هذا، المكروه من قبل عامة الشعب، غير معني الا بالمحافظة على بقائه ومصالحه. وهو، في ضعفه، ان «اشتغل» حرباً أثار الشفقة، وان تعاطى السياسة أثار السخرية. ولذلك يواجه المشاكل التي تجابهه بالهرب الى امام، واطلاق الشعارات «القومية» الجوفاء، واللجوء الى المزايدات والمهاترات والامتناع عن اتخاذ الاجراءات الجدية. ويقيناً ان هذا النظام يكاد يكون، في تصرفاته من هذه الناحية، طبعة جديدة، حزبية و «عصرية»، من الانظمة العربية القديمة التي عاصرت نكبة ١٩٤٨ وتسببت في وقوعها. وحتى لو غيَّر هذا النظام موقفه، وقرر حضور المؤتمر العتيد، فلا يمكن الاتكال على كياسته ورجاحة عقله، بعد ان بات «مَضْحَكة» الانظمة في المنطقة، إذ لم يبق هنالك طرف الا وضحك منه. ففي البداية، ضحك منه السادات، بعقد حلف معه لشن حرب على اسرائيل، لم تكن اهدافها النهائية واضحة له، فتُرك في منتصف الطريق. ثم ضحك منه هنري كيسنجر بحمله، في اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، على توقيع اتفاقية فصل قوات مع اسرائيل، ضمنت لها الهدوء على حدودها الشمالية لمدة (حتى الآن) ١٣ سنة متتالية. ثم جاء دور الموارنة، فجرّوه الى التدخل في لبنان، وورّطوه في صدامات دموية مع الفلسطينيين والوطنيين اللبنانيين، ثم انقلبوا عليه وقاموا بطرد قواته، عنوة، من مناطقهم. وخلال كل هذه الفترة، كانت اسرائيل، ولا تزال، تضحك منه، فسهَّلت له لعب دور الشرطي (فقط) في لبنان، من خلال نشر قواته بصورة تضعفها وتضعها، في احيان كثيرة، تحت رحمة الاسرائيليين. ومثل هذا السجل الحافل، والمستمر، من السذاجة السياسية «المتلاحم» مع تآمر دموي، بالغريزة، لا يسمح بائتمان هذا النظام حتى على القاء خطاب علني في مثل هذا المؤتمر، ان عُقد.

وتكاد الاعتبارات ذاتها، وان اختلفت الاسباب، تنطبق على الموقف الاردني. فصاحب الجلالة ووزراؤه ومستشاروه يبدون في موقفهم من التحركات السياسية الناشطة اشبه بذلك الذي يذهب للحج والناس راجعة منه. فهؤلاء، لسبب ما، مهتمون جداً بوضع «آلية» للمؤتمر الدولي، ويريدون اشراك م.ت.ف. في «عملية السلام»، ولكنهم يطالبونها، علناً وصراحة، وبالانكليزية الفصيحة، بالاعتراف بالقرار ٢٤٢ ونبذ العنف (وحسناً أنهم لا يقولون «الارهاب»). ويتم ذلك في وقت بات حتى الاسرائيليون لا يشددون على ذلك القرار، لاسباب خاصة بهم. وهذا كله ضروري لكي يصبح في الامكان انقاذ «الاهل والارض» في الضفة الغربية، حيث يمكن، عندئذٍ، لقادتها، وقادة المقاومة عموماً، فيما اذا اعيدت أجزاء من المنطقة الى الاردن، ان يعملوا مخاتير لدى النظام الاردني. ولا حاجة الى التنويه بأن هدف السلطة الاردنية من وراء هذه التحركات، القائمة على اساس استبعاد اللجوء لاستعمال القوة (وبالتالي، فليسعد النطق ان لم تسعد الحال)، ليس العمل لاستعادة الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ فقط (وماذا عن نواحي القضية الفلسطينية الاخرى ؟)، بل، ايضاً، محاولة الحفاظ على الظاهرة الحضارية الفذة المسماة الكيان الاردني وحمايته من تلاعب اسرائيلي مستقبلي في مصيره.